المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 سبتمبر/أيلول 2022

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس والستين بعد المائة

الوثيقة: EB 2022/136/R.37

بند جدول الأعمال: 22(د)

التاريخ: 12 سبتمبر/أيلول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنجليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالمعلومات المقدمة.

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني:a.nath@ifad.org

لويس خيمينيس ميكينيس
سكرتير الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

موجز تنفيذي

1- استعرضت لجنة مراجعة الحسابات الوثائق التالية التي ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة.

للموافقة:

- مقترح بشأن الدخول في اتفاقية للاقتراض مع بنك الاستثمار الأوروبي
- معاملات الإصدارات الخاصة المقترحة في الصندوق
- إجراءات الشكاوى المعززة لعدم الامتثال المزعوم لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق

للاستعراض:

- الاستعراض المسبق الرفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإشارية للفترة 2024-2025
- تحديث بشأن وضع موارد التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والقدرة على الالتزام

2- واستعرضت اللجنة أيضا، من بين جملة أمور أخرى، البندين التاليين:

- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للنصف الأول من عام 2022
- تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2022

3- وشاركت اللجنة في محادثة استراتيجية بشأن بند "التفكير في بنود جدول الأعمال الموضوعية للجنة مراجعة الحسابات في عام 2023 في ضوء المناقشات المقبلة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق" بهدف تقاسم إحاطة موجزة مع الرئيس المنتخب.

4- وتلقت اللجنة تحديثا بشأن آلية الحصول على الموارد المقترضة في الصندوق.

5- واجتمعت اللجنة في جلسة مغلقة، واستعرضت معاملات الإصدارات الخاصة المقترحة في الصندوق وأيدت تقديم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليها.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس والستين بعد المائة

1- عُقد الاجتماع السادس والستون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 1 سبتمبر/أيلول 2022 بطريقة مختلطة.

البند 2 من جدول الأعمال - اعتماد جدول الأعمال (AC 2022/166/R.1)

2- اعتُمد جدول الأعمال دون تعديلات.

البند 3 من جدول الأعمال - محاضر الاجتماع الخامس والستين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2022/166/R.2) وجلستها المغلقة (AC 2022/166/R.2/Add.1) - للموافقة

3- جرت الموافقة على محاضر الاجتماع مع إجراء بعض التعديلات التحريرية على الفقرة 16 من الوثيقة AC 2022/166/R.2.

البند 4 من جدول الأعمال – الاستعراض المسبق الرفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإشارية للفترة 2024-2025 (AC 2022/166/R.3) - للاستعراض

4- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى تحول الصندوق خلال السنوات الأخيرة، مما سمح بتقديم حافظة متنامية وأكثر تعقيدا ضمن ميزانية ذات نمو حقيقي صفري. وبين عامي 2016 و2022، زادت قيمة حافظة الصندوق قيد الإدارة بنسبة 22 في المائة، وارتفعت حصة الحافظة في حالات الهشاشة والنزاع بمقدار النصف. وأدت هذه التغييرات إلى ارتفاع التكاليف.

5- وأشارت الإدارة إلى أن الوثيقة تضمنت سيناريوهين للميزانية العادية للصندوق لعام 2023 وتوقعات على المدى المتوسط: السيناريو 1، الذي يتوقع نموا حقيقيا سنويا بنسبة 3.5 في المائة لمدة ثلاث سنوات، والسيناريو 2، الذي وُضِع على أساس نمو حقيقي سنوي نسبته 2.5 في المائة.

6- وأفادت الإدارة بأن هذه الأموال مطلوبة لتنفيذ التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المتفق عليها بشكل مشترك. وبينما توجد خطة في إطار السيناريو 1 للطريقة التي سيحقق بها الصندوق الطموح المقرر، فإن السيناريو 2 سيتطلب تخفيضات إضافية من شأنها أن تلحق الضرر بالصندوق. ويشمل ذلك وقف العمل في أحد موضوعات التعميم في الصندوق أو زيادة حجم مشروعات الصندوق، مما قد يبعد الصندوق عن مهمته.

7- وأُبلِغت اللجنة بأنه من المتوقع أن يعود مستوى المبلغ المُرحَّل إلى مستوى يصل إلى 3 في المائة وأنه من المتوقع أن تتراوح الميزانية الرأسمالية لعام 2023 ما بين 6.25 مليون دولار أمريكي و6.8 مليون دولار أمريكي. وسيجري إدراج مزيد من التفاصيل عن ميزانية عام 2023، بما في ذلك التقسيم بين التكاليف البرامجية والتكاليف العامة، وكذلك تعويضات التضخم، في وثيقة الميزانية النهائية في ديسمبر/كانون الأول 2022.

8- وقدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق برنامج عمله وميزانيته لعام 2023، مشيرا إلى أنه سيبدأ تقييما مواضيعيا جديدا بشأن التغذية والأمن الغذائي. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه سيُجري تجربة استعراضين مؤسسين في عام 2023: (1) استعراض لإطار إدارة النتائج للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ (2) استعراض لاحق للإجراءات المتخذة استجابة لتوصيات تقرير التقييم المؤسسي لعام 2018 بشأن الهيكلية المالية للصندوق. وأُشير إلى أن مكتب التقييم المستقل سيستكمل تقييمات الاستراتيجيات والبرامج القطرية في الصين وإثيوبيا ويجمع البيانات في الأرجنتين وهايتي والهند وموريتانيا ورواندا.

9- وستشتمل ميزانية مكتب التقييم المستقل المقترحة لعام 2023 على زيادة متواضعة في الموارد من الموظفين، مما يعني ميزانية لعام 2023 بقيمة 6.1 مليون دولار أمريكي. وبالتالي، فإن الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل ستُشكل 0.52 في المائة من برنامج القروض والمنح المتوقع في الصندوق للعام المقبل، وهو رقم أقل من الحد الأقصى لميزانية مكتب التقييم المستقل الذي اعتمده المجلس التنفيذي وقدره 0.9 في المائة.

10- واعترافا بدور الصندوق في البيئة العالمية الحالية، اتفق العديد من الأعضاء على أنه ينبغي أن يكون الصندوق طموحا في تنفيذ برامجه ونتائجه، ولا سيما في السياقات الهشة. وأُشير إلى أن ذلك يتطلب حضورا قطريا متزايدا من خلال اللامركزية، والمزيد من الاستثمارات الممولة من خلال الموارد الأساسية، والاقتراض والوسائل الأخرى، والاهتمام بالأنشطة ذات الأولوية مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومشاركة القطاع الخاص. ورحب الأعضاء بالرؤية المتعددة السنوات المطروحة.

11- وأُعرب عن بعض الشواغل بشأن الزيادات الحقيقية في الميزانية المقترحة على مدى ثلاث سنوات، وأثيرت تساؤلات بشأن التسلسل/الشرائح مقابل الوفورات (بما يشمل فقط الزيادات المقبلة في الميزانية). وفي هذا الصدد، شجع أعضاء اللجنة على تحديد أولويات أنشطة عام 2023 ودعوا إلى تحديد المزيد من الوفورات الهيكلية. وطلبوا أيضا توضيحات بشأن عملية اللامركزية والتكاليف ذات الصلة، فضلا عن الشفافية بشأن التكاليف الحقيقية والاسمية على السواء (على أن يكون واضحا في السيناريوهات أن من المتوقع تقديم تعويض إضافي مقابل التضخم بنسبة 2 في المائة)، وبشأن التكاليف المتكررة والتكاليف (الثابتة) غير المتكررة. وفي هذا السياق، طُلِب الحصول على مزيد من المعلومات لربط الميزانية المقترحة لهذا العام بميزانية العام الماضي، عندما قُدمت خطة متعددة السنوات لاستيعاب محركَي التكلفة الرئيسيَين، وهما اللامركزية وكفاية الموارد من الموظفين. وجرى تسليط الضوء على أنه ينبغي أن يركز الصندوق على الجودة والنتائج وأن يضمن أن يكون تنظيمه الهيكلي مناسبا للغرض.

12- ورحبت الإدارة بتعقيبات الأعضاء، مؤكدة أنه بعد عدة سنوات من النمو الصفري الحقيقي، سيكون من الصعب إيجاد وفورات إضافية في ميزانية الصندوق مع الحفاظ على مستويات عالية من الاقتراض والأموال التكميلية واللامركزية والاستثمارات للوفاء بالتزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. والتزمت الإدارة بتقديم معلومات إضافية في ديسمبر/كانون الأول عن فوائد اللامركزية وتكاليف عمل الصندوق في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ووُجِّهت دعوة للحصول على دعم من الأعضاء لضمان أن يكون لدى الصندوق الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

13- ورأى أعضاء اللجنة عموما أن مقترح ميزانية مكتب التقييم المستقل مناسب.

14- واعتُبر أن الوثيقة قد جرى استعراضها وستقدم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة للاستعراض.

البند 5 من جدول الأعمال - تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2022 (AC 2022/166/R.4) - للاستعراض

15- قدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثا بشأن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد المضطلع بها بالفعل خلال السنة المالية 2022. وأشار إلى أن خطة المراجعة لمكتب المراجعة والإشراف تسير على المسار الصحيح لعام 2022، وأن العديد من تقارير المراجعة قد صدرت منذ نشر التقرير المرحلي وأن هناك تقارير إضافية ستُنشر على الموقع الشبكي للجنة مراجعة الحسابات في أكتوبر/تشرين الأول.

16- وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن تركيز المراجعة لا يزال ينصب على فعالية الإشراف الائتماني للصندوق في البرامج القطرية؛ وأشير أيضا إلى أن وتيرة الشكاوى الواردة بشأن سوء السلوك والفساد زادت بشكل طفيف خلال عام 2022. وأُبلِغت اللجنة بأن ملاك موظفي مكتب المراجعة والإشراف كان مستقرا بشكل عام، ولكن تقدم ثلاثة من الزملاء باستقالتهم مؤخرا وأن عملية التعيين تتقدم. وأُبلِغت اللجنة أيضا بأن الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق يتقدم، وأن المسودة الأولى للتقرير ستصدر بحلول نهاية سبتمبر/أيلول، وأكد رئيس الصندوق عزمه على مشاركة نسخة محررة من التقرير النهائي مع لجنة مراجعة الحسابات. كما أبلغ مكتب المراجعة والإشراف اللجنة بأنه ينظر في استبدال مهمة المراجعة المعلقة لعام 2022 بشأن التوريد في المشروعات بسبب الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المجال من كل من مكتب المراجعة والإشراف والإدارة.

17- وطلب أعضاء اللجنة معلومات ودراسة متأنية بشأن عزم مكتب المراجعة والإشراف استبدال مراجعة التوريد في ضوء النتائج المستمرة لعدم الامتثال لإجراءات التوريد واستفسروا عن التدابير التي يتعين تنفيذها لضمان المواءمة الكاملة مع تحديد المخاطر ذات الصلة والتقييم في هذا المجال. وطلب أعضاء آخرون في اللجنة تفاصيل عن الاتجاهات في حالات التحقيق والتأخيرات الفردية في معالجة التوصيات.

18- وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى التركيز القوي لجهود المراجعة على التوريد في المشروعات، وعلق قائلا إن الإدارة كانت استباقية جدا في تعزيز القدرات والنظم والتدريب. وأشار كذلك إلى أن عمليات المراجعة الأخيرة أشارت إلى وجود تحسن في حالة توظيف بعثات الإشراف التي شملت مستوى كافٍ من الخبرة في مجال التوريد. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الاتجاهات في التحقيقات كانت مستقرة ومن الصعب تفسيرها، لأن الاختلافات من سنة إلى أخرى لم تكن كبيرة. وردا على سؤال عن التحديات التي تواجه موظفي التحقيقات في المشروع، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه يوائم ممارساته مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى في هذا الصدد، ولكن جرى بالفعل تخفيف مخاطر إساءة استخدام تمويل الصندوق من خلال وسائل مختلفة.

19- وقدمت الإدارة أيضا تأكيدات تفيد بأن التوريد في المشروعات واحد من أعلى أولوياتها، مشيرة إلى أنه يجري ضمان بعض المعايير الدنيا من خلال التدريبات الإلزامية وتحسينات النظم. وأُبلِغت اللجنة بعملية رصد تقارير المشروعات على أساس فصلي وبشأن تنقيح بعض السياسات مثل دليل الصرف. ورحبت لجنة مراجعة الحسابات بمقترح الإدارة بتقديم وثيقة تحتوي على لمحة عامة شاملة عن الإجراءات المتخذة وخطة العمل التي وضعتها الإدارة والنتائج المتوقعة والجداول الزمنية ذات الصلة إلى اجتماع مقبل للجنة مراجعة الحسابات.

20- واعتُبر أن الوثيقة قد جرى استعراضها.

البند 7 من جدول الأعمال - إجراءات الشكاوى المنقحة لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (AC 2022/166/R.6) - للاستعراض

21- قُدِم بند جدول الأعمال مع ملاحظة أن المقترح الوارد في الوثيقة AC 2022/166/R.6 يتسق مع أفضل الممارسات الدولية. ويُكمِل إجراء الشكاوى المعزز آلية معالجة التظلمات على مستوى المشروعات. ويتكون الإجراء من ثلاث خطوات. وتتمثل الخطوة الأولى في خدمة الانتصاف لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، والتي تقوم بفحص الشكاوى الواردة وفقا لمعايير الأهلية المحددة وتجري تقييما لفهم المسائل والأطراف المعنية. وفي ختام التقييم، قد يقرر مقدمو الشكاوى إما أن تتناول خدمة الانتصاف هذه المشكلة بشكل مُرضٍ وسريع أو الانتقال إلى الخطوة الثانية، وهي عملية حل المشكلة.

22- وفي عملية حل المشكلة، تُبذل محاولة لتسوية المسألة من خلال نهج محايد وشفاف وتعاوني لحل المشاكل.

23- وأخيرا، إذا لم يجر حل الشكوى، فإن الخطوة الثالثة هي عملية استعراض محايد تفحص امتثال الصندوق لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وتقيّم الضرر الذي حدث في نهاية المطاف، وتوصي بإجراء علاجي، حسب الاقتضاء.

24- ولضمان الحياد، يضطلع بالاستعراض خبير مستقل يعمل في مكتب المراجعة والإشراف ويقدم تقاريره إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة مراجعة الحسابات.

25- ورحب أعضاء اللجنة بالمقترح وطلبوا توضيحات بشأن امتيازات الصندوق والحالات التي جرى تناولها بالفعل. وفي ضوء نشوء حالة واحدة فقط منذ عام 2015، تساءل الأعضاء أيضا عن وعي المستفيدين واستراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة، وما إذا كان يمكن للمنظمات غير الحكومية غير المشاركة بصورة مباشرة تقديم شكاوى فيما يتعلق بفرادى أصحاب المصلحة. وتساءل الأعضاء أيضا عما إذا كانت الإدارة قد نظرت في مضافرة الجهود مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية في استخدام هيكل مشترك.

26- وأوضحت الإدارة أن الحالة التي جرى تناولها في الماضي كانت تتعلق بجزء من مشروع نفذته إحدى الجهات المشاركة في التمويل. وأوضحت الإدارة أنه على الرغم من أن الصندوق يتمتع بحماية الامتيازات والحصانات القوية، فإنه لا يزال بحاجة إلى التصرف بمسؤولية، وأن إجراء الشكاوى يوفر وسيلة لتسوية التظلمات، وبالتالي الحد من مخاطر التقاضي والإضرار بالسمعة. وفي الوقت نفسه، فإن عدم خروج هذه المسائل الحساسة عن نطاق الصندوق هو النهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة.

27- واعتُبر أن الوثيقة قد جرى استعراضها وستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة.

البند 8 من جدول الأعمال - مقترح بشأن الدخول في اتفاقية للاقتراض مع بنك الاستثمار الأوروبي (AC 2022/166/R.7) - للاستعراض

28- قدمت الإدارة المقترح، مشيرة إلى أنه نتاج حوار طويل مع بنك الاستثمار الأوروبي، بهدف نهائي يتمثل في توقيع اتفاقية بحلول نهاية عام 2022، إذا كان ذلك ممكنا. وجرى تسليط الضوء على الشروط المواتية للمقترحات، مع ملاحظة جدول الاستهلاك الطويل وأساليب السحب المرنة، مثل تحديد عملة التقويم وعدد الأقساط.

29- ورحب أعضاء اللجنة بالمقترح وسألوا عما إذا كان بنك الاستثمار الأوروبي قد أعرب عن تفضيله لاستخدام محدد للأموال. وأوضحت الإدارة أن بنك الاستثمار الأوروبي قد أعرب عن تفضيله لتركيز غير ملزم على استخدام الأموال في أفريقيا، ولكنه ذكر أن القرض لن يكون مخصصا بما يتماشى مع شروط إطار الاقتراض المتكامل.

30- واعتُبر أن الوثيقة قد جرى استعراضها وستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة.

البند 9 من جدول الأعمال – تحديث عن آلية الحصول على الموارد المقترضة في الصندوق

31- قدمت الإدارة تحديثا شفويا بشأن تنفيذ آلية الحصول على الموارد المقترضة. وأشارت إلى أن عام 2022 هو العام الأول من دورة تجديد الموارد، وبالتالي العام الأول لتنفيذ أداة التمويل هذه. وأُبلِغت اللجنة بأنه حتى الآن، أعربت 90 في المائة من البلدان المؤهلة عن اهتمامها وأنه من المقرر الموافقة على 92 في المائة من موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة المتاحة (حوالي 1 مليار دولار أمريكي) بحلول نهاية عام 2024. وأُشير إلى أن الإدارة ستواصل رصد ذخيرة المشروعات ذات النطاق لمواصلة توسيع حجم المظروف المعروض. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن المجلس التنفيذي سيحصل على مزيد من المعلومات عن برنامج العمل والميزانية لعام 2023 في ديسمبر/كانون الأول 2022 من خلال الوثيقة التي تحتوي على التقرير المرحلي.

32- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وطلبوا توضيحات عن الطلب على آلية الحصول على الموارد المقترضة فيما يتعلق بمديونية البلدان وعن التوزيع الجغرافي.

33- وأوضحت الإدارة أنه يجري رصد دقيق لحالة المديونية الحرجة للبلدان المؤهلة وأنه لا يوجد تركيز جغرافي محدد.

34- واعتُبر أنه قد أحيط علما بالتحديث.

البند 10 من جدول الأعمال – الوضع المحدث لموارد التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والقدرة على الالتزام (AC 2022/166/R.8) - للاستعراض

35- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى أن التقييم أُجري لتقليل مخاطر الإفراط في الالتزام إلى أدنى حد وزيادة الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الأصلي لتجديد الموارد إلى أقصى حد. وأشارت الإدارة إلى أنه من أجل الحفاظ على هدف برنامج القروض والمنح المعتمد والبالغ 3.5 مليار دولار أمريكي وتمويل المستوى المخطط للصروفات، بالإضافة إلى نفقات التشغيل، كان من الضروري أن تصل مساهمات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى مستوى 1.3 مليار دولار أمريكي. وحتى يوليو/تموز من هذا العام، كان الصندوق قد تلقى تعهدات بمبلغ 1.278 مليار دولار أمريكي، وبالتالي فإن هذه النتيجة تضمن تأكيد المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وبرنامج المنح العادية عند المستويات المقررة لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

36- وأوضحت الإدارة أيضا كيف أن السياق الاقتصادي الكلي والمالي الحالي على المستويين العالمي والإقليمي هو النتيجة التراكمية لسلسلة من الأزمات (كوفيد-19، والنزاع في أوكرانيا، وتغير المناخ/الجفاف) التي فاقمت بعضها البعض، ولا سيما:

- الزيادات (الكبيرة في بعض الأحيان) في الأسعار (السلع؛ وعوامل الإنتاج/المدخلات الزراعية مثل الأسمدة؛ والواردات؛ والخدمات؛ والغذاء)؛
- تزايد الهشاشة المالية للبلدان المقترضة، والهشاشة بشكل عام؛
- تزايد احتمال الاضطرابات الاجتماعية/السياسية.

37- والصندوق غير معرض بشكل مباشر للنزاع الدائر في أوكرانيا؛ ولا يمكن ملاحظة إلا الآثار غير المباشرة في بعض البلدان/المناطق التي يعمل فيها. غير أنه لوحظ أنه من الأصعب والأكثر تكلفة بالنسبة للصندوق أن ينفذ برامج الأعمال بسبب احتمال تدهور جودة حافظة الإقراض، واحتمال تقلب الطلب على آلية الحصول على الموارد المقترضة والتداعيات المحتملة على الطلب على تمويل القطاع الخاص.

38- وأُشير إلى أنه على الرغم من الاضطراب الائتماني في البيئة الحالية، فقد ظل متوسط التصنيف المرجح لمخاطر حافظة الصندوق حتى الآن مستقرا نسبيا عند +B/B. ويمثل ذلك في الأساس نتيجة إيجابية لانخفاض مخاطر تركيز الحافظة. ويشكل أكبر خمسة مقترضين من الصندوق 28 في المائة فقط من الحافظة، ولا تزال القروض المتعثرة للصندوق تتماشى مع مثيلتها في المؤسسة الدولية للتنمية. وحتى الآن، لم يجر تسجيل أي حالة جديدة من حالات التخلف عن السداد في الفترة 2020-2022، على الرغم من كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا.

39- وتمثل تدابير الرصد والتخفيف جزءا لا يتجزأ من إدارة المخاطر. وأُجري اختبار القدرة على تحمل الضغوط لتقييم أثر انخفاض تصنيف حافظة القروض بعدة درجات وتدهور وضع الدائن المفضل الذي يتمتع به الصندوق نتيجة للتدهور في البيئة الاقتصادية بشكل عام. وأظهرت نتائج السيناريو أن رأس المال الوقائي يمكن أن يوفر حماية كافية ضد الأثر المحتمل المرتبط بسيناريوهات مخاطر الائتمان الشديدة.

40- وأُشير إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كمصدر لتخفيف المخاطر الهيكلية، نظرا لأنه يعزز تخصيص الموارد بشكل متوازن أيضا من خلال الحدود التي يفرضها (عدم تخصيص أكثر من 5 في المائة من الموارد لأي بلد بمفرده)، وبالتالي يسهل التنويع.

41- وتؤدي تدابير مثل تعليق صرف القروض المتأخرة 75 يوما إلى الحفاظ على مستوى القروض العاملة عند 79 في المائة، وتُقيد القروض الضعيفة الأداء عند أقل من 20 في المائة والقروض المتعثرة عند حوالي 3 في المائة.

42- وأُشير أيضا إلى أن تخصيص القروض يستند إلى تقييم يعكس الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتُقيّمه وكالتا التصنيف والمراجع الخارجي للحسابات على أنه سليم تماما.

43- كما يجري ضمان تدابير التخفيف من خلال النهج الحذر لآلية الحصول على الموارد المقترضة، وتقييم الأهلية على أساس انتقائية البلدان وأهلية الانضمام؛ ووجود إمدادات كافية من الموارد المقترضة؛ والحدود القطرية القائمة على المخاطر؛ وشروط التمويل المتباينة؛ والوصول القائم على الطلب.

44- وفي الختام، يمكن اعتبار حافظة القروض مرنة وحافظت لفترة طويلة على متوسط تصنيفها عند مستوى -B بما يتماشى مع تصنيف الأقران، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تنوع حوافظ الأقران ليس بقدر تنوع حافظة الصندوق.

45- ورحب أعضاء لجنة مراجعة الحسابات بالتحديث واعتُبر أنه قد جرى استعراضه.

البند 11 من جدول الأعمال – التفكير في بنود جدول الأعمال الموضوعية للجنة مراجعة الحسابات في عام 2023 في ضوء المناقشات المقبلة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

46- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ناقش أعضاء اللجنة بنود جدول الأعمال الموضوعية التي سيجري النظر فيها خلال اجتماعات عام 2023 في ضوء المناقشات المقبلة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق - ولا سيما تلك المقرر مناقشتها مع الرئيس المنتخب الجديد. وأُشير إلى أن إمكانية إجراء هذه المحادثة قد تحققت خلال مداولات هذا الاجتماع السادس والستين بعد المائة، التي حضرها السيد ألفارو لاريو.

47- وأشار رئيس اللجنة إلى أن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق شهد إدخال نموذج مالي جديد بموارد أساسية تقوم على استخدام الموارد المقترضة. وسُلط الضوء على الحاجة إلى الحفاظ على هذا النموذج المالي الفعال، مع الأولوية الرئيسية المتمثلة في الإبقاء على تصنيف الصندوق عند +AA والحاجة اللاحقة إلى توجيه السياسات المالية نحو هذه الأهداف من أجل زيادة الأثر إنمائي للصندوق إلى أقصى حد ممكن.

48- وأشار رئيس اللجنة أيضا إلى أنه ينبغي أن تنظر اللجنة فيما إذا كان هذا النموذج المالي الجديد يمكن أن يكون متسقا من الناحية الاستراتيجية مع التعزيزات الأخرى لأنشطة الصندوق، بما في ذلك ما إذا كان يمكن زيادة الموارد المقترضة. وفي ضوء خلفية الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل، التي قد تكون أمامها فرص أقل لاستخدام الموارد المقترضة، قد يكون هناك ما يدعو إلى استكشاف السبل التي يمكن من خلالها تكييف شروط تمويل الصندوق لضمان أن يتناسب السعر المدفوع للقروض بشكل أفضل مع قدرة البلد على السداد.

49- وأشار أعضاء اللجنة إلى أهمية هذه المحادثة بالاقتران مع المحادثات الأخرى مثل تلك المتعلقة بميزانية الصندوق وبرنامج عمله، وكذلك الحاجة إلى إعادة النظر في خارطة طريق الاقتراض مع مراعاة مستوى رأس المال القابل للتخصيص. وبرزت وظيفة المراجعة باعتبارها ضرورية أيضا لضمان أعلى مستويات النزاهة، فضلا عن الحاجة إلى أن تظل جذابة للتمويل المقدم بشروط تيسيرية للغاية والمنح من خلال جودة النتائج والفعالية وترتيب الأولويات.

50- وخلال مداخلته، ذكر الرئيس المنتخب أن التركيز سيظل على كيفية دعم البلدان المنخفضة الدخل وكيف يمكن أن يحقق الصندوق التوازن فيما يتعلق بالرفع المالي. وأشار إلى أنه يجري إعداد مقترح بشأن كيفية زيادة التمويل للبلدان المنخفضة الدخل/البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا لتقديمه إلى مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولجنة مراجعة الحسابات، والمجلس التنفيذي، وستقدم الإدارة في عام 2023 مقترحا بشأن التسعير المنقَّح الجديد الذي سيرتبط بتكلفة التمويل ويعكس الخصائص الخاصة للصندوق.

51- واعتُبِر أنه أُخذ علما بالمحادثة والأولويات الاستراتيجية.

البند 12 من جدول الأعمال - استمرارية الأعمال وفعالية طرق العمل – أثر جائحة كوفيد-19

52- قدمت الإدارة تحديثا عن أنشطة استمرارية الأعمال والتكيف في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، وأبرزت التقدم المحرز منذ التحديث الأخير. وأشارت إلى إعادة فتح جميع المكاتب ورفع معظم القيود.

53- وأبلغت الإدارة اللجنة بأنه قد جرى تمديد البرنامج التجريبي للعمل عن بعد حتى 31 ديسمبر/كانون الأول. وأُشير إلى أن حوالي 287 موظفا يعملون عن بعد في المقر وأن 122 موظفا يعملون عن بعد في المكاتب القطرية.

54- وأبلغت الإدارة اللجنة أيضا بالتداعيات التشغيلية، مسلطة الضوء على أن 72 في المائة من تمديدات المشروعات مرتبطة بالجائحة.

55- واعتبر أنه أُحيط علما بالتحديث.

البند 13 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السابع والستين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2022/166/R.9) - للاستعراض

56- جرى استعراض مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السابع والستين بعد المائة بالإشارة إلى البنود التالية:

- سحب البند بشأن خطة الموظفين والعمليات التكنولوجيا والاستثمار الموجه في قدرات الصندوق؛
- إضافة البند "المذكرة النهائية لاستراتيجية المراجعة للمراجع الخارجي للحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022".
- إضافة البند "تحديث بشأن تنفيذ إطار الاقتراض المتكامل للصندوق".

البند 14 من جدول الأعمال – التقارير المالية المعيارية المقدمة إلى المجلس التنفيذي – للاستعراض

(أ) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للنصف الأول من عام 2022 (AC 2022/166/R.10)

57- أطلعت الإدارة اللجنة على تقرير حافظة الاستثمار، الذي تضمن معلومات تشمل الفترة الممتدة حتى نهاية يونيو/حزيران 2022. وأُشير إلى أن النصف الأول من عام 2022 كان مليئا بالتحديات، حيث اتسعت فروق الائتمان بشكل كبير بما يتماشى مع الشعور السائد في السوق الأوسع نطاقا في سياق ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية للبنوك المركزية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وارتفاع أرقام التضخم، وضعف البيانات الاقتصادية. ولذلك سجل الصندوق حافظة استثمارات ضعيفة الأداء ذات إجمالي معدل عائد سالب صافٍ قدره 0.68 في المائة. ولوحظ أن جميع معايير المخاطر ظلت ضمن العتبات المعتمدة وأن حجم حافظة الاستثمار يبلغ 1.8 مرة مستوى الحد الأدنى من الاحتياجات من السيولة.

58- وأشار أعضاء اللجنة إلى ظروف السوق الصعبة التي تؤثر على الحافظة وشددوا على أهمية الحفاظ على نهج حذر.

59- واعتُبر أن الوثيقة قد جرى استعراضها.